

الخرافي هنا نظراءه في مملكة إسبانيا وجمهورية غينيا الاستوائية بالأعياد الوطنية

بعث رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي برقيات تهنئة الى كل من رئيس مجلس النواب جمهورية غينيا الاستوائية انجيل سيرافين في مملكة إسبانيا خوسيه بونو مارتينيز ورئيس مجلس الشيوخ فرانسيسكو جافير الوطني لبلدهم.

السلطان: الحكومة تمارس الفساد من خلال مشاريع الكهرباء والنفط

السيد الخرافي: «الفساد لا يفر من الاستياء سيقود لا قدر الله الى انفجار الغضب الشعبي، وحينئذ لا ينفع الكلام ولا دفع المال السياسي».

أصحاب الفساد الا اعاد فتح هذا الطريق، حتى يتم تسديد فواتير سياسية، اما على هيئة مشاريع للمنتقذين وان كانت الأعلى سعرا، أو دفعات مال سياسي، عن طريق عمولات، تحت مسمى مستشارين المشروع».

وقال السلطان: «كما يحمل هذا التغيير استنفاد بعض المتنفذين القبايليين من هذه العقود الضخمة ونحن نعد للولاء أسا بكم، وهل بعد هذه الفضيحة نتخون هذا المسار الواضح في الفساد؟ وأضاف: «تم تقوم الحكومة بحذف حديث صحيح للرسول ﷺ، عن سب الصحابة ترضية وتسديد لصحبات الاستجابات، غير ايهن فيما ذهبوا اليه، من الاعتداء على ثوابت أهل السنة والجماعة وعقيدة أهل الكويت، فالنصيحة على الاموال العامة، والاضطرر التعدي على عقيدة أهل السنة والجماعة، لتسديد حسابات سياسية، فهل تستحق الحكومة البقاء بعد ذلك؟ وهل يستمر تجاهل التذمر الشعبي



خالد السلطان

العبد الهادي يسأل عن تأخر تخصيص «الكويتية»

والنظم التي وضعها مجلس الوزراء لتنفيذ أحكام هذا القانون.

تأسيس الشركة نهائيا خلال موعد لا يجاوز الستين من تاريخ العمل بالقانون رقم 6 لسنة 2008، اي مضي عليه حتى الآن ما يقارب الاربعة سنوات؟

وجه النائب ناجي العبدالهادي سؤالا لوزير الموصلات جاء فيه: ما كانت الفقرة الاخيرة من المادة الاولى من القانون رقم 6 لسنة 2008 في شأن تحويل مؤسسة خطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة والصادر بتاريخ 29 يناير 2008 فقد نصت على ما يلي: «يعلن مجلس الوزراء عن تأسيس الشركة نهائيا خلال موعد لا يجاوز الستين من تاريخ العمل بهذا القانون»، لذا يرجى افادتي بالاتي: ما الاسباب التي حالت دون تطبيق الفقرة الاخيرة من المادة الاولى المشار اليها حتى تاريخه، والتي تنص على ان يعلن مجلس الوزراء عن



ناجي العبدالهادي

الحويلة يقترح توظيف كويتيين بمسمى مساعد معلم للمواد الأساسية

التعليمية ولما لهم من حق في الحصول على حوافر تشجيعية لما قاموا به من مجهود».

(مسابقات حفظ القرآن، حفظ الحديث، المسابقات العلمية) للمواد الأساسية فقط. كما اقترح الحويلة ما يلي: في ظل ما تقتضي به المادة الثالثة عشرة من الدستور بان التعليم ركن اساسي للمجتمع. لذا فإني اتقدم بالاقترح برغبة تعمل وزارة التربية بالتنسيق مع المناطق التعليمية على التعاون مع الجمعيات التعاونية كل حسب منطقتها بحيث يتم تكريم الطلاب المشاركين بالمسابقات ومن حصلوا على المراكز الجيدة بقيمة خمسين دينارا كويتيا (50 دينارا) أو بهديا رمزية وذلك لتشجيعهم على الاشتراك بهذه المسابقات لما لها من أهمية للطلاب في تنمية قدراتهم

قدم النائب د.محمد الحويلة اقتراحا برغبة جاء فيه: لما للمعلم من دور أساسي في نقل المعرفة والمعلومات للطلاب، لذا فإني اتقدم بالاقترح برغبة لتوظيف أشخاص من الكويتيين تحت مسمى «مساعد معلم» لكل معلم من معلمي المواد الأساسية ويكون عمله كالتالي: تسلم الدرجات (درجات الاختبار التحريرية والشفهية) من معلم المادة الأساسية وصددها وجمعها وتدقيقها مع الإدارة المدرسية. يسوكل إليه عمل (مربي الفصل) ويكون مسؤولا عن فصلين. يكون مسؤولا عن مسابقات الوزارة التي تطلبها المناطق التعليمية من طلاب المدارس مثل



د.محمد الحويلة

منيزل لزيادة رواتب جميع موظفي الدولة

تعي بأن المطالبات ليست تراف سياسيا بل حاجة ملحة يجب على الحكومة دراستها وحلها بشكل شامل وعادل.

الحكومة تشجع الشباب على الانخراط فيها - لأنه ولأسف الشديد لا ترى أي هدف أو رؤية واضحة من خلال إقرار الزيادات والكوادر فتارة يتم التشجيع على الانخراط في القطاع الخاص وتارة أخرى يشجعون على الهجرة من القطاع ذاته. كما حذر منيزل من التضخم الناتج عن الزيادات والمستفز من قبل الحكومة مع الاعتصامات والنقابات العمالية بل يجب عليهم الجدية في حل أصل المشكلة والبحث عن المسببات والاستماع باهتمام إلى مطالبات النقابات أما محاولة استعراض القوة فاسلوب لا يجدي التعامل فيه من هذه النقابات العمالية. في الختام يجب على الحكومة أن

ناشد الناشط السياسي م.طلال منيزل الحكومة سحب فتيل الأزمات ووقف سبيل الإضرابات والاعتصامات من خلال سرعة البت في دراسة رفع سقف رواتب جميع موظفي الدولة مما يحقق مبدأ العدالة والمساواة بين الجميع، مع الأخذ بعين الاعتبار من تغلاء تكاليف المعيشة وإرتفاع الاسعار وبتقابل ذلك عدم زيادة في رواتبهم منذ فترة طويلة وقال منيزل في تصريح صحفي: يجب على الحكومة دراسة الرواتب وعمل وصف وتظيفي لكل المهن مع إقرار بعض المميزات للمهن النادرة والمتخصصة التي تزيد



م.طلال منيزل

أكدت ثقها بالقضاء في معاقبة كل من ادعى ومس بالقيم الأخلاقية رولا وگلت جمعية الشفافية للاطلاع على جميع أرصدتها الخارجية والتحويلات المصرفية والإعلان عنها إعلامياً

عن الكويت وأهلها، مضيفة ان هذه الجمعية هي جمعية نفع عام مستقلة تحظى بثقة الكويتيين، وطالبت الفوغائي الذين يملأون الساحة بالاتهامات أن يتحلوا بالمسؤولية وأن يكون لهم الجرة لإستاد توكيل موق من وزارة العدل على حساباتهم منذ انتخابهم لعضوية مجلس الأمة لصالح جمعية الشفافية الكويتية، للتحقق والبحث وكشف الذمم المالية لهم، بذل من اتخاذ اجراءات لا يمكن التحقق منها، واللجوء الى التجمعات في الساحات، وتهديب الرأي العام بالخطب الرنانة والعروض المسرحية الهابطة من خلال الاسفاف والتشهير بكرامات الناس.

موقفة من وزارة العدل لصالح جمعية الشفافية الكويتية متمثلة بالقيمين عليها، وهما رئيس الجمعية صلاح الغزالي وأمين سر الجمعية سلمى العيسى للاطلاع على جميع أرصدتها الخارجية والتحويلات المصرفية الخاصة بها أيضا ووجدت في سائر أنحاء العالم، كما يحق الإعلان على الملأ عبر الوسائل الإعلامية التي ترتبها مناسبة، في حال ثبوت أي من الادعاءات الباطلة ضدها على أن تكون صلاحية تاريخ العمل بهذه الوكالة من 16 مايو 2009 تاريخ انتساب د.رولا الى مجلس الأمة وحتى انتهاء الفصل التشريعي للمجلس في 16 مايو 2013، إضافة الى تقديمها الكشوفات المصرفية المفصلة لجميع التحويلات الخارجية من الكويت، ووضعها بتصرف الجمعية للاطلاع والنشر.



د.رولا دشتي

وأكدت النائبة د.رولا دشتي على السعي قدما والعمل على المشاركة في وضع القوانين التي تحارب الفساد وتقتضي عليه بالملحق داخل المؤسسة التشريعية، وضمن المظلمة الديموقراطية الحرة والهادفة الى بناء الوطن، وليس بالتعاطي والاستعطف في الساحات، وتقديم العروض العقيمة التي لن توصل الا الى المزيد من تضليل الكويتيين وزرع الشك في نفوسهم، فحذر من العبث بمؤسسات الدولة والاستخفاف بقدررة الكويتيين على كشف المستور واقتضاح امر كل من يقف خلف هذه القضية التي أشعلت الشارح الكويتي بنيران الحقد والضغينة.

وقد أشادت النائبة د.رولا دشتي بجمعية الشفافية الكويتية التي ترتقي الى الصدق والمصداقية في مكافحة الفساد وإبعاد الضرر

كما أشادت النائبة د.رولا دشتي بالمؤسسة القضائية ونزاهتها وأعربت عن ثقها بأن القضاء العادل والنزيه لا يقبل الا بانزال اقصى العقوبات بحق كل من افترى وضلل وادعى وشهر ومس بالقيم الأخلاقية، وسوقه الى غياهب السجن ليجون عمرة لمن يعتري، فما آلت اليه الامور في الآونة الاخيرة من تشهير واتهام باطل، لا يجوز التفاضي عنه والاستهانة به، لأنه يهدد أمن واطمئنان المواطن الكويتي، وجرم المجتمع للاحتداد نحو الدرك الأسفل في هتسك القيم الخلفية، لذا فالمؤسسة القضائية هي المرجع الصالح لرفع الانتهازين ومعاقبتهم بشدة، لأن القانون هو المظلة الصالحة التي ترضخ تحتها، ولأن المؤسسة القضائية هي الوصي على حماية القيم الأخلاقية والمسلكية من الانزلاق في بؤرة العيثة لتعزير روح الكبدية البغيضة التي لا نبتغيبها ان نعلم نفوس الكويتيين وتحل مكان الألفة والمحبة العامرة في القلوب والأفئدة التي نشأنا عليها وتوارثناها جيلا بعد جيل.



صورة تزكو غرافية من توكيل د. رولا دشتي لجمعية الشفافية

الصواغ يسأل وزير الصحة عن شروط ترشيح وتعيين أعضاء البورد

والشروط المطلوبة؟ مع إرفاق كل القرارات والتعاميم واللوائح المنظمة لذلك.

● هل تم الاعلان عن القبول المهتم ضمن الأطار المخالف للقانون، وعليه يرجى الافادة بالتالي: ● تزويدي بالشروط والاجراءات الخاصة بترشيح وتعيين أعضاء البورد في مختلف التخصصات الطبية، وبالأخص الانف والاذن والحنجرة وشروط الالتحاق به وسنوات التدريب فيه، والدرجات العلمية التي تمنح في هذه البوردات، وإن يتم الإعلان عن فتح باب الترشيح للأطباء والدرجات العلمية التي تمنح في هذه البوردات، وإن يتم الإعلان عن فتح باب الترشيح للأطباء الكويتيين للتقدم لشغل هذه المناصب، وهل يوجد اجراءات محددة ومكتوبة وملغنة لألية القبول كالاختبارات والمقابلات



فلاح الصواغ

وجه النائب فلاح الصواغ سؤالا برلمانيا لوزير الصحة د.هلال السابر، جاء فيه:الاهتمام بالعنصر البشري الكويتي من أهم بنود خطة التنمية، ويأتي من اجراءات والمشاريع التي من شأنها تحقيق ذلك بما في ذلك الترقيات الأكاديمية والمهنية، وبما أن وزارة الصحة أوكلت الى معهد الكويت للاختصاصات الطبية هذا البورد الحيوي، إلا أنه ومنذ فترة يتردد في وسائل الاعلام ومن خلال الشكاوى التي تقدم ضد إدارة المركز أن المركز قد حد عن دوره المرسوم وتراجعت فيه مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص، وبالأخص أخيرا فيما يتعلق بالقبول والانضمام للبورد الكويتي لتخصص الأنف

عسكر يقترح تحويل طلبات إسكان الكويتيات إلى أسماء الأزواج بعد حصولهم على الجنسية

الجنسية التي يسمح له من خلالها بأن يتم تحويل الطلب الإسكاني من الزوجة إلى الزوج بنفس تاريخ الطلب الإسكاني، دون عدل أو مساواة بين الكويتيين، فتبدأ هذه العائلة فترة انتظار جديدة بعد أن ضاعت سنوات الانتظار الطويلة عندما كان الطلب باسم الزوجة، فتأتي فترة انتظار شاقة أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذين الزوجين قد تقدم بهما العمر وكبر أولادهما وهم لايزالون من دون منزل وعانوا لسنوات عدة، فمن الواجب إنصافهم.

متزوجات بغير كويتيين والتي قبلت من المؤسسة قبل العمل بهذا القانون، إلى أسماء أزواجهن الذين اكتسبوا الجنسية الكويتية بعد ذلك وأصبحوا مستحقين للرعاية السكنية وفقا لأحكامه».

بلغي كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون. وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة 14 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن



عسكر الخنيزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (14) من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، وجاء الاقتراح كالتالي: (مادة أولى) تصاف فقرة جديدة بعد الفقرة الأولى من المادة 14 من القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار إليه نصها كالتالي: «وتحول طلبات الرعاية السكنية المقدمة من المواطنات الكويتيات اللاتي كن